اقتصاد

تبرير استخدام القطع الأجنبي: إدارة أزمة وليس إدارة مخاطر

| علي محمود محمد

أثار قرار مصرف سورية المركزي رقم ١٠٨٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٣ الكثير من الأقاويل وحتى النقد في بعض الأحيان حول دستورية وسلامة ومرجع صدور هذا القرار، ولدى الرجوع إلى حيثياته تبين أن القرار آنف الذكر ينص على قيام اللجنة (المشكلة بموجب القرار رقم ٦٦٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦) بالتواصل مع التجار لتقديم الوثائق التي تثبت وتبرر كيفية استخدامهم للقطع الأجنبي الذي تم شراؤه من قبلهم في العام ٢٠١٢ حيث إن القرار ٦٦٢ لم يحدد مهلة للتجار لتقديم وثائقهم للجنة ولم يحدد فترة انتهاء عملها، ونظراً للظروف التي مرت بالبلد وإغلاق العديد من شركات الصرافة لم تقم هذه اللجنة بمهامها المطلوبة والموكلة إليها بموجب القرار ٦٦٢ لعام ٢٠١٣ طوال السنوات الخمس الماضية، ومن هنا فالقرار الأخير رقم ١٠٨٨ تاريخ ٢٠١٨/٨/١٣ جاء ليؤطر عمل هذه اللجنة وأعطاها مهلة لغاية ٢٠١٨/١١/٣٠ للانتهاء من عملها وإغلاق ملف المخالفين لأنظمة القطع أصولاً نظراً لأنه لم يتسن لها القيام بعملها للنهاية من ناحية، ولعدم تحديد مهلة المهمة الموكلة إليها في القرار السابق من ناحية أخرى، وكان القرار قد حذر من أن عدم تسوية الوضع أو تقديم الوثائق خلال المهلة المذكورة سيتسبب في تغريم المتخلف بالفارق بين سعر القطع بتاريخ الشراء وسعره بتاريخ التسوية، وبالتالي فجوهر المشكلة ليس في القرار ١٠٨٨ بل بالقرار ٦٦٢ الذي لم يحدد مهلة نهاية عمل اللجنة أي إن اللبس يتعلق بتنفيذ القرارات المتممة للقرار الشهير رقم ٥٩٠/م ن/ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/٦ الذي سمح بموجبه ببيع ١٠ آلاف دولار لكل مواطن لغايات غير تجارية والذي نص على منع التصرف بها أو بيعها إلا عن طريق القنوات الرسمية، حيث نصت المادة الثالثة منه على ما يلي: «كل مخالفة لأحكام هذا القرار ولاسيما القيام بشراء أو تحويل العملات الأجنبية إلى خارج القطر عن غير طريق الجهاز المصرفي أو شركات الصرافة المرخصة تعرض صاحبها للملاحقة القانونية بتهمة تهريب القطع الأجنبي وبجريمة غسيل الأموال».

أما الحديث عن أن هذا الإجراء غير دستوري وغير قانوني فهذا يعود لأصحاب التشريع والقانون ولكن المادة آنفة الذكر واضحة والقرارات التابعة للقرار تفيد بذلك.

وبعد هذا السجال الإعلامي جاء القرار رقم ١٦٣٧ الذي صدر بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣ الذي نص على تسوية أوضاع مستجري القطع الأجنبي الذين لم يقدموا وثائقهم لكيفية استخدامهم للقطع المشترى في العام ٢٠١٢ وذلك من خلال تسديدهم للفرق بالليرات السورية بين سعر القطع بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٠ (والبالغ ٦٧ ل. س) وسعر القطع بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ (والبالغ ٩٨ ل. س) أي أن يتم سداد ٣١ ل. س عن كل دولار زائد عن ١٠ آلاف دولار خلال مهلة أقصاها ٢٠١٩/٢/٢٨.

وهنا فمن حقنا كمواطنين أن نسأل عمن استجر القطع الأجنبي بشكل مخالف ودونما إثبات لكيفية استخدامه ولاسيما أن حجم هذه المبالغ مبهمة وغير معلومة ولكن وإن كانت ملياراً واحداً فالخزينة أولى بها من تجار أو أفراد ضاربوا بها في السوق أو هربوها بشكل غير شرعي خارج البلد، ومن حقنا أيضاً أن نعلم حجم الهدر الذي حصل في الاحتياطي من القطع الأجنبي، وأخيراً من حق الفقراء أن تعود عليهم تسوية أوضاع أولئك بشيء من دعم وتحسين لمستوى المعيشة لأن ٣١ ليرة لا تغني من جوع.

برئاسة خميس.. «الكهرباء» و«النفط» تتفقان على إنارة طريق «الكهرباء» حتى ٢٠٢٣

رئيس الحكومة: حلول وخطوات نوعية لمواجهة تحديات تأمين الطاقة

خربوطلي لـ«الوطن»: لا خوف على الواقع الكهربائي حالياً وفي الفترة المقبلة

| هناء غانم - قصي المحمد

أقرت لجنة الموارد والطاقة إستراتيجية وزارة الكهرباء المتضمنة زيادة استطاعة ٥ آلاف ميغا واط إلى الشبكة حتى العام ٢٠٢٣، وذلك بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية نتيجة بدء مرحلة إعادة الإعمار وإقلاع العملية الإنتاجية وعودة المهجرين وإعادة الخدمات إلى المناطق المحررة من الإرهاب بالتوازي مع إستراتيجية وزارة النفط لتأمين متطلبات توليد الطاقة الكهربائية من الغاز والفيول حتى العام ٢٠٢٣.

وكلفت اللجنة خلال اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارة الكهرباء بتطوير قانون التشاركية مع القطاع الخاص بهدف جذب استثمارات ووضع كافة التسهيلات لإيجاد أرضية خصبة وسلسة للاستثمارات.

وقررت اللجنة الاستمرار بتقديم الدعم لقطاع الطاقة وتصويبه ليكون في الإطار الصحيح وضمان وصوله للمستحقين وتكليف المؤسسة العامة للتوزيع تنظيم حملة لمعالجة الفاقد الفني والتجاري في الشبكة والاستعانة بالمخابر المحمولة وتطوير الأتمتة والقراءة الآلية للعدادات.

كما قررت وضع تشريع وتسهيلات لتوسيع ثقافة استخدام الطاقات المتجددة في المعامل والمصانع وفق برنامج زمني وتقديم التسهيلات للشركات الراغبة بالاستثمار وإحياء قروض استثمارات الطاقات المتجددة.

وطلبت اللجنة من المركز الوطني لبحوث الطاقة البدء بحملة منهجية لترشيد استهلاك الكهرباء وكفاءة استخدامها ورفع مستوى ثقافة الاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية.

وكلفت اللجنة وزارتي المالية والكهرباء وهيئة التخطيط والتعاون الدولي إعداد تشريع خاص لقروض مشاريع الكهرباء وتكليف وزارات الداخلية والكهرباء والإدارة المحلية وضع آلية لمحاربة الاستجرار غير المشروع للطاقة الكهربائية بالتعاون مع المجتمع المحلي.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن سورية مقبلة على إعادة الإعمار في جميع المجالات ما يتطلب وجود إستراتيجية مستقبلية لمتطلبات قطاع الطاقة، مؤكداً أهمية اجتراح حلول وخطوات نوعية لمواجهة تحديات تأمين الطاقة وإفشال أي خطط لمحاربة سورية اقتصادياً.

مشروعات إستراتيجية

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي أن الوزارة وضعت مشاريع إستراتيجية خلال خمس السنوات القادمة حتى عام ٢٠٢٣ لإنتاج ٩٠٤٠ ميغا واط، وهذه الكميات هي نفسها التي كانت تنتج قبل الحرب، مبيناً أن هذه المشاريع تمكن الوزارة من إعادة وضع الطاقة الكهربائية على ما كانت، مبيناً أن الوزارة سوف تحتاج إلى ٢٧ مليون متر مكعب من الغاز لتشغيل كافة هذه المشاريع بعد الانتهاء من تنفيذها.

وأشار إلى أن توجد مواكبة وانسجام وتناغم ما بين رؤية وزارة النفط في تأمين المشتقات النفطية والوقود وما بين المشاريع الإستراتيجية التي وضعتها وزارة الكهرباء للمرحلة المقبلة.

وبيّن خربوطلي أن إنتاج الوزارة حالياً من الكهرباء يتراوح ما بين ٤٥٠٠ – ٥٠٠٠ ميغا واط، لافتاً إلى أن الإنتاج اليومي وصل إلى ٨٣ مليون كيلو واط ساعي بعد أن كان ٤٦ مليون كيلو واط ساعي نهاية عام ٢٠١٦.

وأضاف خلال تصريحه لـ«الوطن»: «لا خوف على الواقع الكهربائي سواء في المرحلة الحالية أو المرحلة المقبلة، وإنّ هذه المشاريع التي ستنفذ ستلبي الطلب على الطاقة الكهربائية».

وبين الوزير أن الوزارة تعمل على توسيع بعض مشاريع الطاقات الشمسية، مؤكداً ضرورة وجود تشاركية مع القطاع الخاص لإنجاح مشاريع الطاقات المتجددة خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن التكاليف التأسيسية لمشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الطاقة الكهربائية تزيد مرة ونصف المرة عن مشاريع الطاقات التقليدية، مبيناً أنه يتم التفاوض مع العديد من الشركات الخاصة لمشاريع الطاقات المتجددة لكون الوزارة تمتلك دراسات جاهزة لتنفيذ عدة مشاريع، لافتاً إلى أن قانون الكهرباء يقدم أسعاراً تشجيعية للمستثمرين في القطاع، حيث يصل سعر شراء الكيلو واط ٦٦ ليرة سورية يمكن أن تدفعه الحكومة ثمناً للكهرباء المنتجة من خلال الطاقات المتجددة.

وأكّد وزير الكهرباء زيادة إنتاجية مجموعات التوليد نتيجة الإصلاحات التي تم القيام بها بخبرات وطنية ٢٠٠ ميغا واط بوفر مالي على الخزينة العامة يصل إلى حدود ٧ مليارات ليرة سورية، لافتاً إلى أن كلفة شراء مجموعات توليد لإنتاج ٢٠٠ ميغا واط سعرها الحقيقي ٢٠٠ مليون دولار، موضحاً أن الانتهاء من الصيانات قريب جداً مبيناً أنّه سيتم اليوم الانتهاء من الصيانات في المجموعة الأولى من محطة توليد بانياس لتوضع في الخدمة، أمّا بالنسبة للمجموعة الثانية سيتم الانتهاء منها خلال الأسبوع الحالي وبالتالي سيتم الانتهاء من كافة الصيانات لمجموعات التوليد.

غاز وفيول

بدوره بين وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أن الوزارة تخطط لإنتاج ٢٩ مليون متر مكعب من الغاز يومياً عام ٢٠٢٣.

وأكد غانم استعداد الوزارة لتلبية احتياجات القطاع الكهربائي من الفيول والغاز بشكل متزامن مع خطط التوليد الموضوعة من وزارة الكهرباء خلال المرحلة القادمة، مشيراً إلى أن الأعوام القادمة ستشهد فائضاً غازياً ممكن الاستفادة منه في قطاع الصناعة وقطاعات أخرى في هذا المجال.

بدوره لفت مدير عام مؤسسة توزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب إلى أهمية الاجتماع لطرح العديد من المشاريع والإجراءات المستقبلية التي تضم كافة قطاعات وزارة الكهرباء ولاسيما مناقشة موضوع الفاقد والجباية والاستجرار غير المشروع، مبيناً أن المؤسسة ستقوم بكل الإجراءات لتحسين واقع الجباية في الفترة القادمة ومكافحة الاستجرار غير المشروع من خلال القيام بحملات جماعية لإزالة التعديات على الشبكة الكهربائية وتنظيم الضبوط بحق المخالفين لتحقيق الاستقرار الجيد للمنظومة الكهربائية والتخفيف من الهدر الذي يؤدي إلى احتراق الكابلات والمحولات بالإضافة لتفويت أموال طائلة على خزينة الدولة.

> غانم: مستعدون لتلبية الاحتياجات من الفيول والغاز ومتوقع فائض غازي

من جهته بين مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي أن الأيام القادمة سوف تشهد حملة مكثفة لترشيد الطاقة بكل أنواعها وبكل القطاعات المستهلكة من خلال وسائل الإعلام، لافتاً إلى أنه سيتم عقد ندوات وورشات حوارية مع المواطنين بالتعاون مع المنظمات الشعبية والنقابات وكل الفئات المستهدفة في المجتمع لتعزيز ثقافة ترشيد الطاقة لما لهذه الثقافة من أهمية في تخفيض استهلاك الطاقة ودعم المنظومة الكهربائية في سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد علي أن وزارة الكهرباء بدأت شراء الطاقة الكهربائية من ثلاثة مشاريع طاقات متجددة خاصة تنتج الكهرباء من خلال مزارع كهروضوئية جديدة مبيناً أن الطاقة الإنتاجية للمزارع الثلاث تبلغ ١٤٤ ألف كيلو واط ساعي سنوياً، واحدة منها نفذت في محافظة السويداء واثنتان في محافظة طرطوس (دريكيش والقدموس) منذ أيام.

إصابات حشرية مبكرة بمحصولي القمح والشعير لنحو ٤٠٠ هكتار في الحسكة!

| الحسكة - دحام السلطان

أصيب محصولا القمح والشعير في معظم مناطق الاستقرار الزراعي في محافظة الحسكة بحشرتي «ماضغة بأذرات الحبوب، وجعل الحبوب الشتوية» التي أدت إلى الإصابة وفي وقت مبكر من الموسم الزراعي الحالي، والتي سيكون لها آثار سلبية على مصير مستقبل كمية إنتاج كلا المحصولين، إذا لم يتم مكافحتها والتخلّص منها في الوقت المناسب.

وأوضح رئيس دائرة وقاية النبات بمديرية الزراعة طلال الحيجي أن الإصابة بالحشرتين المذكورتين بدأت بالظهور في مناطق متفرقة من الرقعة الزراعية الجغرافية في ريف المحافظة، مبيناً أن التقديرات الأولية لحجم الإصابة تصل الآن إلى نحو ٤٠٠ هكتار من حجم الأراضي المزروعة مناصفة لحصة ونصيب كلتا الحشرتين! وإن التعامل مع الإصابة وإمكانية زوالها لا يتم إلا بدحل المساحات الزراعية المصابة بمداحل خاصة أو برعي الأغنام للأراضي الزراعية خلال هذه الفترة من السنة، لافتاً إلى أن الحل الأسلم يكمن بفعل تبدّل العوامل الجوية المحددة حصراً بانخفاض درجات الحرارة وحلول «الصقيع» في المناخ، الذي بدوره يؤدي إلى موتها والتخلّص منها.

ولفت الحيجي أنه تمت مخاطبة جميع الفلاحين والمزارعين عن طريق الدوائر الزراعية في وقت سابق وفي جميع المناطق والنواحي في محافظة الحسكة تحسباً لحدوث احتمال أي إصابة في المحاصيل الزراعية بالأمراض سواء الفطرية أو الحشرية وعلى صعيد الموسمين الزراعيين الصيفي والشتوي ولمختلف أنواع المحاصيل الزراعية، وتمت مطالبتهم بمتابعة الحالة العامة للمحاصيل بشكل دوري والوقوف على واقعها بشكل كامل وإبلاغ الدوائر المعنية عن أي ظاهرة مرضية قد تحصل، وإمكانية معالجتها باتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من انتشار أي إصابة مهما كان نوعها، إلا أنه لم يتم التعامل رسمياً معنا وفق ذلك من قبل الوحدات الإرشادية التي تتبع للدوائر الفرعية، إلا باستثناء دائرة زراعة الحسكة التي رصدت الإصابة من خلال وحداتها الإرشادية في قرى «أم مدفع، الواسعة، العكلة» جنوب الحسكة، وبمساحات تُقدّر بنحو ١٠٠ هكتار.

محافظ اللاذقية: لن نسمح بنقص التدفئة لطلاب المدارس

إغلاق ٣ محطات تهرّب المحروقات إلى إدلب

| اللاذقية- عبير سمير محمود

كشف مصدر مسؤول في فرع محروقات اللاذقية، عن توزيع ٥ ملايين ليتر من مادة مازوت التدفئة بموجب البطاقة الذكية على العائلات في المحافظة.

ولفت المصدر إلى أنه وحتى نهاية تشرين الثاني الماضي، بلغت كميات مازوت التدفئة الموزعة ٤,٩١٣ ملايين ليتر، استفاد منها ٣٢٥٦٩ عائلة في اللاذقية، مشيراً إلى توزيع حوالي ٤٨١٦٠٠ ليتر على ٥٨٨ مدرسة في ريف اللاذقية.

وعن الانتقادات التي تطول آلية العمل عبر البطاقة الذكية ومنها عدم احتساب كميات البنزين المعبأة للسيارات بشكل صحيح بموجب البطاقة، بيّن المصدر أن مشروع البطاقة الذكية يتطور وفق مراحل، مشيراً إلى أنه عند الانتهاء من استصدار كافة البطاقات سيتم معرفة الحاجة الحقيقية للمحافظة من البنزين وخلال الأيام القادمة سيتم تخصيص الكميات المناسبة للسيارات.

وأشار المصدر إلى وجود وفر في مادة البنزين في المحافظة، موضحاً «يوجد كميات وفر مقدرة بحوالي ١,٦ مليون ليتر من البنزين في محطات اللاذقية» مبيناً انه في شهر تشرين الأول الماضي تم بيع نحو ١٥ مليون ليتر من البنزين نوع ممتاز، مقابل بيع ١٣ مليون ليتر من المازوت لكافة الفعاليات.

وبشأن شكاوى مواطنين باستلامهم بطاقات ذكية غير مفعّلة، أكد المصدر أن جميع البطاقات المسلّمة للمواطنين مفعّلة باستثناء من يوجد لديه نقص في بعض الأوراق، ما يضطره لتفعيلها عبر طلب الرقم الموجود على البطاقة الخاصة به.

وحول بقية المدارس التي لم تصلها المادة بعد وعددها ١٢٥ مدرسة، طالبَ محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم فرع محروقات بتزويد جميع المدارس بمازوت التدفئة قائلاً «لن نسمح بأي نقص في تدفئة مدارس الريف، ولتزويدها بالمادة خلال الأسبوع الجاري ليتم الانتهاء من تغطية كافة المدارس بمخصصاتها بالكامل.

وعن ظاهرة تأمين مادة المازوت لغرف الإدارة في المدارس بدلاً من الصفوف الطلابية، أكد محافظ اللاذقية أنه من الضروري أن يتم العكس عبر تدفئة الصفوف الدرسية على حساب المكاتب الإدارية وغرف الإدارة، مبيناً أن تدفئة الطلاب أولوية.

وأكد السالم إغلاق ثلاث محطات وقود في المحافظة بسبب تهريب المحروقات إلى محافظة إدلب عبر استخدامها البطاقة الذكية العائلية بطرق غير مشروعة.

وخلال الفترة الماضية تم إصدار نحو ٢٠٨٢٦٩ بطاقة ذكية عائلية و٩٧٧٠٣ بطاقات للمركبات منها ٨٦٢٥٥ للآليات التي تعمل على البنزين، ومع انخفاض عدد المراجعين لاستصدار البطاقة الذكية، قلصت محافظة اللاذقية مراكز إصدارها ضمن مشروع أتمتة الدعم الحكومي إلى ٦ مراكز منها، ثلاثة في مدينة اللاذقية ومركز في كل من مدن الحفة والقرداحة وجبلة.

> ٢٠٨ آلاف بطاقة أسرية و٩٧ ألف بطاقة للمركبات تم إصدارها

حاميها حراميها؟

حارس في مركزي حماة يختلس ٢٣ مليون ليرة!

| حماة - محمد أحمد خبازي

ألقى فرع الأمن الجنائي بالتعاون والتنسيق مع مصرف سورية المركزي بحماة، القبض على الموظف (ع – أ) الذي يعمل حارساً في المصرف، لإقدامه على اختلاس ٢٣ مليون ليرة.

وبيّن مصدر مسؤول في الأمن الجنائي لـ«الوطن»، أن المقبوض عليه اعترف بالتحقيق معه، باختلاسه المبلغ المذكور على دفعات خلال يومين، وذلك خلال مناوبته الليلية لكونه مكلفاً حراسة المصرف، وأنه نقل الأموال المختلسة إلى محله في شارع الدباغة بحماة، الذي يبيع فيه هواتف جوالة وإكسسواراتها وبطاقات نت، ومن ثَمَّ تصرف بالمبلغ في إيفاء ديون مترتبة عليه لشركات وأشخاص ومتعاملين معه في بيع وشراء الجوالات وبطاقات النت.

وأوضح المصدر أنه تم استرداد ١٨ مليوناً و٥٠٠ ألف ليرة بالمتابعة الحثيثة للمختلس، الذي سدد المبلغ المتبقي كحساب من حرِّ ماله لشركات النت ودائنيه من الأشخاص العاديين.

وأكد أن العمل مستمر لاسترداده منهم، واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم، وأن المختلس قُدِّمَ إلى القضاء ليقول فيه كلمته الفصل وينال العقاب العادل لما ارتكبه بحق المصرف المكلف حمايته، وقد انطبق عليه المثل القائل: (حاميها حراميها)!.

وبيّن المصدر المسؤول أن التعاون والتنسيق السريع، والتواصل المباشر بين الجهات العامة ومؤسسات الدولة، من دون الرجوع للمخاطبات الروتينية حقق استجابة سريعة في القبض على الجاني واسترداد الجزء الأكبر من المبلغ المُختلس قبل التصرف به كاملاً.

وأهاب المصدر بالمواطنين ضرورة التعاون والتنسيق مع فرع الأمن الجنائي أو الجهات المختصة المكلفة السهر على أمن الوطن وراحتهم وحفظ كرامتهم، والإبلاغ عن أي أمر أو مظهر يثير الريبة، ليُصار إلى التدخل المباشر وحماية المواطنين والمحال ومؤسسات الدولة من اللصوص وارتكاباتهم الجرمية، والقبض عليهم وتقديمهم للقضاء العادل وإراحة المجتمع من شرورهم.

١٨ عاماً مرت على دراسة مشروع عقدة المشفى في السويداء من دون تنفيذ!

| عبير صيموعة

يشهد الطريق الرئيسي الذي يمر أمام المشفى الوطني ازدحاماً كبيراً وحركة مرورية خانقة وصولا إلى مدخل السويداء الرئيسي من جهة القرى الشرقية، ما فرض واقعاً مزرياً وفوضى عارمة بسبب اصطفاف السيارات على جانبي الطريق الذي زاد من ضيق الشارع وأربك السيارات الداخلة والخارجة إلى المدينة ضمنه وخاصة أنه ضمن مسربين متصلين ذهابا وإيابا لا يفصل بينهما أي فاصل ولا حتى فواصل إسمنتية مما تسبب بحوادث عديدة لوجود الكثير من الفتحات الجانبية المؤدية إلى الشارع المذكور ما أعاد إلى ذاكرة المواطن مشروعا قد جرى طرحه منذ عام ٢٠٠٠ وهو عقدة المشفى التي من المفترض تنفيذها من فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بالسويداء، ودفعه للسؤال هل الجهات المعنية في المحافظة عاجزة عن تنفيذ مشروع تمت دراسته منذ ١٨ عاماً وخاصة أن واقع الحال قد تبدل بعد أن باتت المحلات التجارية والأبنية والأبراج التي تطاولت على جانبي الشارع واقعا فرض نفسه وبشدة، وهل تستطيع تلك الجهات إقناع أصحاب تلك العقارات بإخلائها؟ وهل هي قادرة على تعويضهم عن الأضرار التي ستلحق بعقاراتهم تلك وبحسب الأسعار الرائجة؟ وخاصة إذا علمنا أن المشروع وفق الدراسات الأولية هو عبارة عن جسر يمتد من المشفى الوطني باتجاه بلدتي مصاد والرحى إضافة إلى ست فتحات تحت الجسر تؤمن الحركة المرورية في أربعة اتجاهات ومدخل خاص بالإسعاف إلى المشفى الوطني.

رئيس مجلس مدينة السويداء بشار الأشقر بين أن فكرة إنشاء عقدة مرورية على تقاطع طريق المشفى الوطني بمدينة السويداء تم طرحها عام ٢٠٠٠ وجرى إعداد الدراسة الفنية اللازمة لها منذ سنوات انطلاقاً من أهميته في تخفيف الازدحام المروري بالمدينة بنسبة ٧٠ بالمئة عازيا الأسباب المعوقة لتنفيذه إلى عدم توافر التمويل اللازم لدى المجلس لإزالة العوائق الخاصة بالجهات الخدمية المختلفة وعدم وجود الاعتماد اللازم لاستملاك العقارات الخاصة به.

وأشار الأشقر إلى أن الجهة التي تنفذ المشروع بعد إزالة العوائق هي المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية كما أن جميع الدراسات والمخططات له يلزمها تحديث نظراً لقدمها وتبدل الأسعار مبيناً أن الكلفة التقديرية لإنجازه كاملاً لا تقل عن ٢ مليار ليرة بالحد الأدنى وموازنة المجلس وإيراداته لا تسمح بذلك، مقترحاً عرض الموضوع على وزارة الإدارة المحلية والبيئة وطلب إعانة من رئاسة مجلس الوزراء لتأمين تكاليف الدراسات المطلوبة والمخططات والتنفيذ.

وأكد مدير فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بالسويداء شامل الدعبل أن المشروع تم إدراجه في خطة المؤسسة لأعوام متتالية إلا أن تكاليف تنفيذ المشروع مرتفعة جداً ويحتاج إلى مليارات الليرات مشيراً إلى أهمية البحث عن حل مروري ضمن منطقة المشروع.

وهذا ما يؤكد ما جرى طرحه في البداية بأن ما يجب العمل عليه حالياً هو إيجاد حل إسعافي مروري لتخفيف الضغط عن ذلك الشارع وأن تكون أولى الخطوات تلك وأبسطها بأن يجري فصل الشارع ذهاباً وإياباً بفواصل إسمنتية ومنع وقوف السيارات على جانبي الشارع وخاصة سيارات التكسي العمومي التي تعرقل حركة السير أمام المشفى ريثما يتم رصد ميزانية كبيرة من الوزارات المعنية سواء الإدارة المحلية أو النقل لتنفيذ مشروع العقدة المرورية المزعوم وإلا فإن الفوضى قائمة والخطر موجود.